

المحاضرة الأولى: مفاهيم أساسية حول القيمة وتقييم المؤسسة

1. مفهوم القيمة

القيمة هي نتيجة التقييم تقوم على طرق وحسابات نظامية متجانسة، فالقيمة هي المحدد الأساس للأسعار. تفرق القيمة عن السعر، حيث أن القيمة عبارة عن رأي أو وجهة نظر المقيم، لا السعر هو عبارة عن حدث يتحدد من خلال آلية العرض والطلب.

سعر المؤسسة يمكن تعريفه بمبلغ الصفقة المبرر حول رأس المال مؤسسة، إن السعر يرتبط مباشرة بالصفقة الممكنة أو الحقيقية (المحققة).

من الناحية الاقتصادية تُعتبر القيمة عن المنافع المتوقعة من الشيء (القيمة الاستعمالية). أما من الناحية المحاسبية فإن القيمة تعبر عن تكلفة اقتناء أو الإنتاج الأصل (التكلفة التاريخية)، التي تمثل الموارد الضرورية للحصول عليه، لكن استخدام هذا المدخل في التقييم المحاسبي جعل المعلومات المحاسبية بعيدة عن الواقع الاقتصادي بمرور الوقت، لذا فإن التطورات الحديثة في المحاسبة تحاول استخدام مداخل تراعى مختلف الوقائع الاقتصادية كتغيرات الأسعار، حيث برزت عدة محاولات لتبني المفهوم الاقتصادي للتقييم الذي يركز على تقييم الشيء من خلال منفعته (القيمة الاستعمالية) ويعبر عن ذلك في المحاسبة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل.

وعليه تحديد القيمة الاقتصادية للأصل، هو عملية تقييم المنافع الاقتصادية المتوقعة من استخدامه مع مراعاة التكاليف (أو الموارد) الضرورية للحصول عليه، والظروف الاقتصادية التي تؤثر عليه، وتتمثل عملية استخدام الأصل في استعماله في نشاطات المؤسسة أو التصرف فيه بالبيع أو تأجيله للغير.

2. أنواع القيمة

يمكن عرض أهم أنواع القيمة التي يمكن أن تعطى لأصل ما في المؤسسة، وذلك فيما يلي:

1.2. القيمة الاستعمالية: تشير القيمة الاستعمالية إلى أهمية السلعة أو الخدمة بالنسبة للمستهلك وفقاً للمنفعة المتوقعة منها، وبالتالي حجم الإشباع الذي يمكن تحقيقه من السلعة أو الخدمة، وتعبر عن الأهمية الاقتصادية للسلعة بالنسبة للمستهلك تبعاً لظروفه، رغباته وتوقعاته.

بالنسبة للأصل تعتبر القيمة الاستعمالية عن المنافع الاقتصادية المتوقعة من استخدامه في نشاطات المؤسسة.

2.2. القيمة التبادلية: تشير ما للسلعة أو الخدمة من قدرة على شراء سلع أو خدمات أخرى أو السعر الذي يربط بين سلعتين. وبالنسبة للأصل تعبر القيمة التبادلية عن سعره في السوق والذي يصطلح عليه بصافي القيمة البيعية.

3.2. القيمة الدفترية: القيمة الدفترية لا تعبر عن القيمة الاقتصادية، وإنما هي مجرد مفهوم محاسبي يظهر في ظروف معينة وفي حالة الأصل الحقيقي تعبر القيمة الدفترية عن تكلفة التاريخية للأصل بعد طرح مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة إن وجدت.

أما الأصل المالي (السهم المالي) فتعبر عن حاصل قسمة صافي حقوق الملكية على عدد الأسهم العادية بعد خصم جميع الالتزامات والقيم المقابلة للأسهم الممتازة.

إذ كنا بصدد الأصل الحقيقي فالقيمة الدفترية تعبر آخر عن التكلفة التاريخية مع مراعاة الفارق الزمني عند الاقتناء إلى غاية احتساب القيمة وكذا خسائر في القيمة، أما في حالة السهم العادي فهي تعبر عن حصة السهم من رأس المال الاجتماعي للمؤسسة، وسميت كذلك لأن مصدر الحصول عليها هو دفاتر المؤسسة.

4.2. القيمة السوقية: القيمة السوقية تعبر عن قيمة الأصل في السوق؛ أي تقدير السوق للأصل فالقيمة السوقية للأصل مثلا تتحدد على أساس تقييم المستثمرين للأرباح المتوقعة في المستقبل، ومعنى هذا أن القيمة السوقية تأخذ في الحسبان القيمة الاقتصادية للشركة، ويطلق عليها كذلك القيمة النقدية للمؤسسة عند تحويلها من مالك إلى آخر.

5.2. القيمة العادلة: تعتبر القيمة العادلة مفهوم أوسع وأشمل من القيمة السوقية، ويقصد بها المبلغ المعبر عنه نقدا أو ما يعادل النقد الذي يتم به انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب، ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه، ومن أجل تقدير القيمة العادلة يجب توفر بعض نقاط في تقدير هذه القيمة وهو ما شمله رأي مجلس المحاسبة المالية الأمريكي "Financial Accounting Standards Board" (FASB) ومن هذه النقاط:

- الأسعار المؤخوذة من أسواق نشطة هي أفضل شاهد على القيمة العادلة وتستخدم كأساس للتقييم إذا كانت متاحة، ويعرف السوق النشط بأنه السوق الذي تتوفر فيه جميع شروط الآتية:
- جميع الأصناف التي يتم التعامل بها متجانسة.
- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل في كل وقت.
- تكون الأسعار متاحة للجمهور في أي وقت وبأقل التكاليف.

- إذا لم تتوفر أسعار السوق يكون تقدير القيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف، لذا يتم تقدير القيمة العادلة بالاعتماد على أسعار الأصول المماثلة (تكلفة الاستبدال).
- لا يعتمد على نتائج الأساليب الفنية في التقييم إلى درجة المتاحة وكمثال على ذلك القيمة الحالية المخصصة للتدفقات النقدية.

ملاحظة: هناك أنواع أخرى من القيم كقيمة الاقتناء (الشراء، قيمة الإنتاج وقيمة التصفية... إلخ، نحن هنا اكتفينا ببعض القيم التي يمكن أن تفيدنا في ما تبقى من هذه المطبوعة.

3. دوافع عملية تقييم المؤسسة

تعتبر عملية التقييم وسيلة وليست غاية في حد ذاتها، فهي تستعمل قصد الوقوف على قيمة المؤسسة، ولأغراض مختلفة يمكن إظهارها على النحو الآتي:

- الحيازة أو التنازل الكلي عن المؤسسة.
- التنازل عن شهرة المحل.
- مراقبة مؤسسة عن طريق امتلاك جزء من أسهمها في رأسمالها الاجتماعي، بما يتيح مراقبتها والمشاركة في شؤون تسييرها ويتم ذلك عن طريق مساهمة ذات الأغلبية.
- إعادة هيكلة المؤسسة لغرض تخفيض التكاليف وتحسين مستوى التعاضد من خلال استراتيجية التركيز نحو النشاط الأساسي أو استراتيجية التنوع من خلال محفظة الأنشطة (زيادة الأنشطة).
- عند انتقال الملكية للورثة من خلال إيجاد حصص الميراث للورثة في المؤسسة أو عند الهبة من طرف الأب المؤسس إلى أبنائه في المؤسسة من خلال الوقوف على الحصص.
- فتح رأسمالها أو جزء منه أو الزيادة فيه عن طريق الاكتتاب في بورصة القيم المنقولة.
- شراء وبيع السندات والأسهم للمستثمرين الماليين في إطار تسيير الحوافظ الاستثمارية.
- إعادة تقييم الميزانية للوقوف على حقيقتها لفائدة الأطراف الداخلية (المسيرين، الملاك) والخارجية للمؤسسة (البنوك، إدارة الضرائب... إلخ).
- تصفية المؤسسة عند إفلاسها أو خلالها لغرض الوقوف على قيمة أصولها بغية تسديد مستحقات الدائنين ومختلف الأطراف.
- عمليات الاندماج والاستحواذ بين المؤسسات أو تقديم جزئي للأصول، إذ يفيد التقييم تحديد نسبة التبادل بين أسهم المؤسسات المعنية بالعمليات إذا ما تمت العملية بتبادل الأسهم، كما تسعد في تقييم الأصول إذا ما تمت العملية نقدا.

- رفع من رأس مال المؤسسة لأجل تحديد سعر إصدار الأسهم الجديدة بغرض تجنب غبن الملاك القدماء أو الجدد، فيتم نقل الثروة من طرف لأخر، ففي الحالات المتكررة نجد أن قيمة الأسهم في تاريخ سابق قد تم تقييمها وفق التكلفة التاريخية، إذ تكون أقل من القيمة الحقيقية، ما دام القيمة الحقيقية ستختلف عنها (قد تكون أعلى بسبب الخسائر المتراكمة) يفترض أن يتم تقييم لتحديد السعر الذي ينبغي دفعه من طرف المساهمين الجدد.

- حوكمة المؤسسة ومتابعة القيمة للمساهم.

- يمكن التقييم من لعب دور في عملية التسيير الجاري للمؤسسة وذلك من أجل الوقوف ومعرفة حقيقة ما يلي:

- مردودية رؤوس الموال المستثمرة.
- تطور الذمة المالية المتراكمة.
- وضع نظام مكافأة العمال... الخ.